رأي القدس

تقسيم العراق ونظرياته

■ فجر السيناتور الديمقراطي الامريكي البارز جوزيف بايدن قنبلة ضخمة عندما طالب في مقال نشره في صحيفة امريكية بتقسيم العراق على اسس طائفية وعرقية كحل اخير لمشاكله المتفاقمة مثلما حدث في البوسنة بشكل خاص ومنطقة البلقان بشكل عام.

البيت الابيض سارع الى رفض هذا الاقتراح مؤكدا تمسكه بالقرار الدولي رقم 1546 الصادر عن مجلس الامن الداعي الى اقامة حكومة فيدرالية تعددية، ولكن ما يجري على ارض العراق حاليا هو تكريس للتقسيم عمليا. فالحرب الاهلية الطائفية مستمرة، وعمليات التطهير العرقي تسير على قدم وساق في معظم ارجاء العراق. فالسنة يغادرون مناطق الشيعة، والشيعة يغادرون مناطق السنة، وهناك ارقام تفيد بان اكثر من ثلاثين الف عائلة من مختلف الطوائف غادرت اماكن سكناها طلبا للسلامة.

فكرة تقسيم العراق على اسس طائفية وعرقية ليست جديدة، وكان اول من تحدث عنها بشكل صريح هو المؤرخ البريطاني اليهودي برنارد لويس المعروف بميوله الاسرائيلية، عندما نشر دراسة في دورية امريكية متخصصة، اكد فيها ان العراق دولة مصطنعة، اوجدها الانكليز، وتضم اعراقا وطوائف غير متعايشة، ولهذا يجب تفكيكها وانشاء ثلاث دول، احداها للشيعة في الجنوب، والسنة في الوسط والاكراد في الشمال.

وكرست الولايات المتحدة هذا التفكيك عمليا عندما اقامت مناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب قبل الحرب، باستخدام طائراتها التي انطلقت من قواعد في السعودية وتركيا لمنع اي مقاومة عراقية لهذا التقسيم.

ولم يكن مفاجئا ان تعمل الاحزاب والتكتلات العراقية التي عادت الى العراق بعد الاحتلال على النص على الفيدرالية في الدستور الجديد الذي وضعته، كخطوة اولى على طريق الاستقلال التام في مرحلة لاحقة.

الاكراد جسدوا استقلالهم عمليا، واقاموا كيانا خاصا بهم في الشمال، حيث توجد حكومة وبرلمان، وادارة وحدود، ولم يبق غير اعلان الانفصال رسميا، والمسألة باتت مسألة توقيت اولا، ثم ضم مدينة كركوك الغنية بالنفط الى هذا الكيان.

وكان لافتا ان السيد عبد العزيز الحكيم رئيس تكتل الائتلاف العراقي الشيعي الذي فاز باغلبية في البرلمان طالب صراحة، واكثر من مرة، بكيان شيعي في المناطق الجنوبية يتمتع بالحكم الذاتي، ولاقت مطالباته هذه ترحيبا من احزاب رئيسية في الائتلاف المذكور.

فالحكومة المركزية في بغداد واجهت وتواجه عمليات اضعاف متواصلة من قبل قوات الاحتلال اولا، والاحزاب المنخرطة في العملية السياسية ثانيا. فقوات الشرطة والحرس الوطني لا تمثل جميع الوان الطيف العراقي، وتتكون في معظمها من ميليشيات شيعية او كردية.

ويواجه نوري المالكي رئيس وزراء العراق الجديد مهمة تشكيل حكومة عراقية غير طائفية، تمثل معظم الاحزاب والتكتلات المنخرطة في العملية السياسية تحت الاحتلال. وهي مهمة صعبة وشبه مستحيلة، ولعل المهمة الاصعب منها هي حل الميليشيات الطائفية والعرقية ودمجها في القوات النظامية، الامنية والعسكرية. فالائتلاف الشيعي لا يعارض بشدة هذه الخطوة لان قوات الامن والحرس الوطني باتت تتشكل من ميليشياته الاكثر قوة وتسليحا، بينما كان اكبر الرافضين لها السيد جلال الطالباني رئيس الجمهورية الذي قال ان الميليشيات الكردية خط احمر، لن يسمح بحلها مهما كانت الظروف.

التقسيم لم يعد مجرد احاديث هامسة، وانما واقعا حقيقيا على ارض العراق للأسف. فهدف الحرب والاحتلال كان الوصول الى هذه الغاية، لكسر ظهر هذا البلد العربي المسلم، لانه الوحيد في المنطقة الذي يمكن ان يتحول الى قوة اقليمية حقيقية تقاوم الهيمنة الامريكية، وتحقق التوازن الاستراتيجي مع الدولة العبرية.

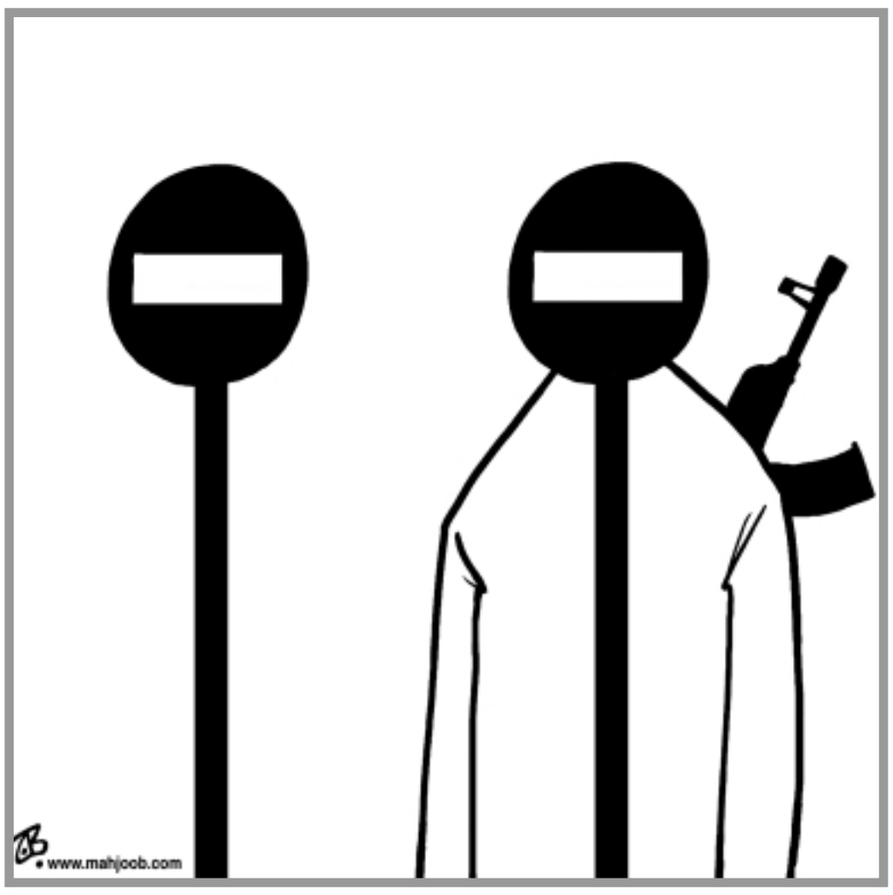

العراق: المشهد الاخير من سقوط العملية السياسية

عوني القلمجي *

■ «الشعب الامريكي الذي يدفع المال والدم قد مل الانتظار». بهذه الكلمات المزوجة بـ«العين الحمرة» خاطبت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس امراء الطوائف في اجتماعها معهم مؤخرا. فسارع الجعفري الى التنازل عن منصبه بعد مرور يوم واحد على تصريحاته، التي قال فيها: «بانه متمسك بترشيحه عن الائتلاف العراقي الموحد لمنصب رئيس الوزراء وانه لا يعترف بمبدأ التنازلات على حساب الحالة الوطنية»، وتخلى الحكيم عنه وعقد اجتماعا طارئا لاختيار البديل، اما مقتدى الصدر فقد صمت ولم ينسحب، كما هدد وتوعد، من قائمة الائتلاف اذا تم عزل الجعفري او تنازل. وذهب وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد الى العراق، ولحقت به كوندوليزا رايس بعد ان قطعت زيارتها لاوروبا، ليرتبا تشكيل الحكومة على وجه السرعة، وفق تصريحه: «طلب منا الرئيس الامريكي ان نذهب للعراق لاظهار التأييد للحكومة الجديدة، والطلب بتشكيل مجلس وزراء جديد في اقرب وقت ممكن». وهذا ما يفسر تأكيد نوري المالكي قبل الزيارة بيوم واحد على انه سيشكل الحكومة في غضون اسبوعين.

انتهت اذن ما سميت بازمة الجعفري او ازمة تشكيل الحكومة الجديدة، ومهما قيل بشأنها فان المستفيد الاوحد من انهائها هو الرئيس الامريكي بوش، لانه في اشد الحاجة لبعث الروح في العملية السياسية، واستثمار النجاح الذي حققه باشراك القوى التي تدعي تمثيل السنة في هذه العملية، لتبدو الحكومة الجديدة حكومة «وحدة وطنية». فليس غريبا والحالة هذه ان يروج بوش لهذه الحكومة ويكيل المديح لها ويبشر العراقيين بقدرتها على انهاء معاناتهم، وتوفير الخدمات لهم وبناء الاقتصاد الوطني وعودة الحياة الطبيعية وتحقيق النظام الديمقراطي، ونشر الامن والاستقرار في ربوع العراق!!!. في حين مارس وزير دفاعه رامسفيلد اساليب الخداع حول رحيل قوات الاحتلال قريبا او خلال مدة اقصاها 18 شهرا لايمانه، على حد قوله، بامكانية الحكومة على ادارة شؤون العراق بنفسها.

لكن الوقائع العنيدة تنبئنا عكس ذلك، فالعملية السياسية والحكومة التي نتجت عنها تعانيان من الاختناق والموت البطيء، لانهما قامتا على نفس الاسس التي قامت عليها الحكومات السابقة والمتمثلة بالمحاصصة الطائفية وحكم الميليشيات المسلحة، التي لم تجلب للعراق واهله سوى مزيد من الدمار والخراب. اذ أصبح الكردي جلال الطالباني رئيسا للعراق و«الشيعي» نوري المالكي رئيسا للوزراء و«السني» محمود المشهداني رئيسا لمجلس النواب، في حين يجري الحديث علنا هذه المرة عن تقاسم الوزارات بين امراء الطوائف، الامر الذي دعا بعض مؤيدي العملية السياسية والمنظرين لها والذين استفادوا منها نفوذا ومالا، الى الاحتجاج عليها، لا لوطنية فيهم وانما لخروجهم منها صفر اليدين. امثال عدنان الباجه جي واياد علاوي وصالح المطلك وحميد مجيد موسى وغيرهم.

وبصرف النظر عن ماهية الحكومة القادمة وتشكيلتها وخططها والمهام الموكلة لها من قبل سلطة الاحتلال، فان مصيرها لن يكون افضل من سابقاتها، خاصة من حيث عدم قدرتها على حل المشاكل التي يعاني منها الشعب العراقي، ومنها تحقيق الامن والاستقرار وتوفير الخدمات وتحسين الحالة المعيشية والصحية وغيرها. ذلك لان متزعمي الطوائف الذين يسيطرون على البرلمان والحكومة، مشغولون بكل شيء ماعدا مصلحة المواطن العراقي. ومن جهة اخرى فان حل مثل هذه المشاكل، يحتاج الى وجود دولة مركزية قوية مستقلة، تعتمد في بنائها على اساس سيادة الوطن والمفاهيم الوطنية والشرعية، في حين ان ما يسمى بالدولة العراقية التي بناها بول بريمر الحاكم المدني السابق، بعد تحطيم الدولة العراقية وحل جيشها وتدمير جميع مؤسساتها، والقضاء على بناها التحتية، استند الى المحاصصة الطائفية والعرقية ونظام الفدراليات وتحكم الميليشيات المسلحة وغياب القانون الخ. اما مشكلة الاحتلال وانهائه التي تعتبر ام المشاكل بالنسبة للعراقيين، فستبقى من دون حل مادام بوش مصرا على البقاء في العراق الى اجل غير مسمى، او على الاقل، لحين تحقيق اهداف الاحتلال القريبة منها والبعيدة، بل ان هذه الحكومة ستكون حريصة على بقاء قوات الاحتلال حتى لو فكر المحتل بالرحيل لاي سبب كان. بل ان البعض يعلن رغبته في هذا البقاء ويطالب المحتل بالبقاء كلما سرت اشاعة حول نية الامريكيين بالانسحاب. وليس في ذلك ما يدعو الى الاستغراب، حيث ان هؤلاء من امثال جلال الطالباني ومسعود البارزاني وعبد العزيز الحكيم، وهم التحالف الاقوى في البرلمان والحكومة، لايخفون رغبتهم في هذا الخصوص، لانهم ربطوا مصيرهم بمصير الاحتلال ولن يستطيعوا البقاء يوما واحدا اذا رحل المحتل هذا اذا لم يرحلوا قبله.

من المشاكل الاخرى التي ستواجه الحكومة الجديدة والبرلمان العتيد، امكانية حدوث انشقاقات داخلهما، فالنواب او القوائم التي اعتبرت نفسها مظلومة قد تعقد تحالفات فيما بينها، وتحاول الانتقام من الكتل النيابية التي استأثرت بالسلطة والغنائم، وتتخذ من القضايا الوطنية ستارا لها، كأن تطالب بانسحاب القوات الامريكية، او بوضع جدول زمني له، الامر الذي سترفضه الغالبية في البرلمان، مما سيعريها، اكثر من اي وقت مضى، امام الشعب العراقي، كقوى عميلة بامتياز للاحتلال. بعدها لن يعود بامكانها الادعاء بانها هي المقاومة الحقيقة التي تتخذ من العمل السياسي طريقا لانهاء الاحتلال، كما قال الجعفري في خطابه في مؤتمر «الوفاق الوطني» الذي عقد في القاهرة في نهاية العام المنصرم.

هل يجوز لنا ان نتخيل بان الادارة الامريكية ستقف مكتوفة اليدين امام هذا الفشل المتوقع؟

لا بد من الانتباه الشديد الى امكانات امريكا غير المحدودة في تجنب الصعاب، فالمعركة التي تخوضها في العراق ضد المقاومة الوطنية العراقية، هي معركة حياة او موت بالنسبة لمشروعها الكوني، خاصة وان فشل العملية السياسية سيفقد الامريكان اخر ورقة قوية يواجهون فيها المقاومة الوطنية العراقية، بعد ان عجزت قواتهم العسكرية عن انهائها او الحد من تصاعد عملياتها المسلحة. عندها ستلجأ الادارة الامريكية الى احياء شعار المصالحة الوطنية، الذي تعثر جراء انشغال متزعمي الطوائف بتشكيل الحكومة. ومما يؤكد ذلك الاعلان عن عقد مؤتمر المصالحة في عمان الشهر المقبل، حيث لا يستبعد التوصل الى نتائج تصب في خدمة سيرورة العملية السياسية، في حال انضمام قوى اخرى اليه مثل هيئة علماء المسلمين والتيار الخالصي والتيار القومي، تحت ذريعة تجنب الفتن الطائفية والحروب الاهلية. ناهيك عن الضغوطات التي تمارسها انظمة الخليج العربي والجامعة العربية على هذه القوى للدخول في العملية السياسية لاسباب لم تعد خافية على احد.

من جانب اخر ستعمل الادارة الامريكية، وربما قبل تشكيل الحكومة، على ادخال قوى جديدة من خارج البرلمان الى العملية السياسية والحكومة الجديدة، لتجميل وجهها الطائفي القبيح. وكما سيعمد الاحتلال للحد من انفلات الميليشيات التابعة لعبد العزيز الحكيم فيلق بدر، كما لا يستبعد ان تقدم واشنطن تنازلات لايران بخصوص ملفها النووي، مقابل الحد من تدخلها في العراق. خاصة في محاربة الطائفة السنية، بعد ان تبين لامريكا ان لا امل في اشعال حرب طائفية او اهلية في العراق. الامر الذي يسمح من جهة لقوات الاحتلال بتخفيف تواجدها في العراق والقيام بانسحابات جزئية الى خارج المدن للتقليل من خسائرها البشرية والمادية، وتصوير هذه الانسحابات الجزئية على انها خطوة على طريق الانسحاب الكامل، كما يفسح المجال من جهة اخرى امام الحكومة لعقد اتفاقات ومعاهدات استعمارية تحت ذريعة المصالح المتبادلة. في هذا السياق تفهم الزيارة المفاجئة لوزير الدفاع رامسفيلد، وانضمام وزيرة الخارجية اليه ولقائهما بنوري المالكي وجلال الطالباني والاعلان عن سحب بعض القوات الامريكية من العراق في نهاية هذا العام.

المقاومة الوطنية العراقية ادركت هذه التحديات واعدت العدة لمواجهتها، وبدأت بالتحضير لشن عمليات واسعة النطاق ضد قوات الاحتلال، تمهيدا للانتقال الى حرب المدن وصولا الى تحرير العاصمة العراقية بغداد. في الوقت نفسه تعمل المقاومة على توسيع اطار تحالفاتها السياسية التي شكل انبثاق الجبهة الوطنية والقومية والاسلامية نواتها الرئيسية، لكي يتسع الصراع مع قوات الاحتلال فيشمل الشعب العراقي بصفته شعبا موحدا في المواجهة. مواجهة ستؤدي حتما الى انهيار الحكومة ومؤسساتها السياسية وسقوط العملية السياسية برمتها. لكن هذه الانتصارات، ما تحقق منها وما سيتحقق، لا تعفي الاخرين من مسؤولية المشاركة في حرب التحرير. وفي هذا الصدد نعتقد بانه ان الاوان لان تدرك القوى التي لم تتورط بعد في العملية السياسية بشكل كامل، او القوى التي دخلتها ظنا منها بان هذا الطريق سيفضي الى رفد المقاومة الوطنية بسلاح اخر في معركتها ضد الاحتلال، او ان بامكانها انهاء الاحتلال عبر الوسائل السياسية، ـ ان تدرك بان هذا الطريق مسدود وانه على العكس من ذلك سيفضي الى رفد قوات الاحتلال بالسلاح السياسي الذي تحتاجه. وان عليها، اذا كانت فعلا معادية للاحتلال، الانتقال الى معسكر المقاومة الوطنية العراقية للتعجيل في يوم التحرير. اذ لا يجوز او ليس من العدل والانصاف ان تترك المقاومة الوطنية تقاتل وحدها اكبر قوة عاتية في العالم.

الادارة الامريكية الان مترنحة وتستجدي المساعدة والدعم حتى من اضعف خلق الله، الجامعة العربية، لارسال قوات عسكرية الى العراق. اما سمعتها وهيبتها فقد سقطت في عيون شعوب العالم، ووصل الامر بحلفائها الى الهروب من سفينتها الغارقة في العراق واحدا تلو الاخر. في حين ينظر العالم وشعوبه باعجاب واحترام شديدين الى المقاومة الوطنية العراقية وهي تتقدم نحو تحرير العراق، بل وتحرير كل الشعوب في العالم.

* كاتب وسياسي من العراق

درس بليغ في التغيير ... من النيبال هذه المرة

د. سعيد الشهابي *

■ قبل ثلاثة اعوام خرجنا في جماعة الى احدى حدائق الريف البريطاني بالقرب من مدينة «غيلفورد» لقضاء اجازة يوم الاحد. فوجئنا لدى وصولنا بعرض عسكري رائع يضم اكثر من مائتي من الجنود البريطانيين، ومعهم مجموعة من الجنود اذكي البشرة قليلا، يقتربون في الشكل من مواطني بلدان شرق آسيا. وعرفنا لاحقا انهم ينتمون لكتيبة بالجيش البريطاني تعرف ب «جيرخا» مكونة من جنود من النيبال. كان اداؤهم في العرض العسكري رائعا، اذ تميزوا بسرعة الحركة ومهارة التصويب. اسم الفرقة لم يكن غريبا، فقد اعتدنا سماعه في كل عام عندما يحتفل البريطانيون بذكرى انتهاء الحرب العالمية الاولى، حيث يشارك لواء «الجيرخا» في العرض العسكري بجانب القوات البريطانية، وهو اللواء الاجنبي الوحيد الذي يشارك في هذه الاحتفالات. وبعد البحث اتضح ان هذه الفرقة لها تاريخ طويل يتصل بتاريخ شركة الهند الشرقية التي سيطرت على الهند في 1757 وان اسمها مستمد من قرية تقع على هضبة في غرب النيبال. وبعد خمسين عاما من ذلك الوقت بدأت مناوشات عسكرية بين البريطانيين والنيباليين انتهت بتوقيع اتفاقية بين الطرفين في 1816. ووفقا لبنود تلك الاتفاقية سمح لاعداد كبيرة من «الجيرخا» بالانضواء ضمن جيش شركة الهند الشرقية، واصبح هناك لواء خاص يعرف بـ«لواء الجيرخا». وتواصلت العلاقات بين النيبال وبريطانيا حتى اصبحت أقدم حليف لها في آسيا. وبقي ولاء الجيرخا لبريطانيا عميقا، وخاض جنودها حروبا عديدة ضمن الجيش البريطاني، بما في ذلك الحربان العالميتان، الاولى والثانية. ومن جانبها حرصت بريطانيا على استقرار الحكم في تلك البلاد على مدى ما يقرب من قرنين.

نسوق هذه المقدمة لتوضيح حقيقة أساسية وهي ان الدعم الاجنبي لأي نظام لا يستطيع هزيمة «قوة الشعب» في حالة غضبه، وان اصرار الجماهير على المشاركة في ادارة بلدانها لا بد ان يؤدي في النهاية الى تحقق قدر من هذه المطالب. هذه الحقيقة تعلمناها، ليس في كتب التاريخ فحسب، بل عشنا فصولا منها في حياتنا. قرأنا في كتب التاريخ كيف استطاع الشعب البريطاني الاطاحة بحكم الملك تشارلز الاول الذي سعى لنزع سلطة البرلمان واحتكارها لنفسه، وكيف ان الجماهير الغاضبة هزمت ارادته، ثم حاكمته ونفذت حكم الاعدام فيه في 30 كانون الثاني (يناير) 1649، في شارع «وايتهول» امام مبنى «بانكويتينغ هاوس». وقرأنا قصة الثورة الفرنسية وكيف اطاحت بحكم الملك لويس السادس عشر بمشاركة الجماهير التي كانت تبحث عن الحرية واحترام حقوق الانسان، ثم أعدمته في 21 كانون الثاني (يناير) 1793.

وفي العام الماضي استقال عسكر أكاييف، من رئاسة قرغيزستان بعد اسابيع من التظاهرات والاحتجاجات ضد حكمه. حدثت تلك الاحتجاجات بعد انتخابات متنازع عليها في شباط (فبراير) 2005، وعلى جولة ثانية جرت في 13 آذار (مارس)، شهدت خفض حصة المعارضة إلى عدد ضئيل للغاية من المقاعد في البرلمان الذي يضم 75 مقعدا. ومما زاد من حدة الاضطراب في قرغيزستان، البلد الجبلي الفقير ذي الاهمية الاستراتيجية، المشكلات الاقتصادية والفساد الحكومي الذي استشرى في عهد أكاييف. ويتم المقارنة بين ما جرى في قرغيزستان وما جرى في جمهوريتين سوفيتيتين سابقتين وهما جورجيا وأوكرانيا، حيث أطاحت انتفاضات شعبية بالحكومة في كلتيهما. فقد جاءت حوادث قيرغيزستان بعد ما سمي «ثورة الزهور» في جورجيا في إثر اتهامات بالتلاعب في انتخابات 2003 التي أسقطت شيفاردنادزه وأتت بميخائيل ساكاشفيلي. وشهدت أوكرانيا قبل اكثر من خمسة عشر شهرا ثورة شهدت خروج مئات الآلاف من الأوكرانيين في مظاهرات احتجاجا على تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية وجاءت بفيكتور يوشينكو.

هذه المقدمة ضرورية لاستيعاب ما حدث في النيبال، تلك البلاد المحاطة جغرافيا بأعلى سلسلة جبال في العالم وسياسيا بالهند والصين، اقوى قوتين في جنوب آسيا، والمرتبطة تاريخيا ببريطانيا كأقوى حليف في تلك المنطقة. فقد اثبتت «قوة الشعب» المكون من 27 مليونا، مرة اخرى قدرتها على احداث التغيير السياسي الذي يسعى الحكام المستبدون لمنع حدوثه، ويستعملون أقصى درجات العنف والشدة ضد من يعمل من اجله. فبعد عشرين يوما من الاضطرابات الشعبية المتواصلة، والتظاهرات والاحتجاجات، لم يجد ملكها، جيانندرا، مجالا للاستمرار في تحدي الارادة الشعبية، فأقدم مرغما على الغاء قراره الذي اصدره العام الماضي، وأعاد البرلمان الى الحياة، وسمح لرئيس الوزراء باستئناف عمله وتشكيل حكومة جديدة. وما فعله ملك النيبال اسلوب يتبعه المستبدون الذين يسعون لفرض ارادتهم على شعوبهم، ويمارسون الديكتاتورية كلما سمح لهم الوضع بذلك. والواضح ان ملك النيبال لم يهنأ كثيرا في منصبه الذي تقلده في 2001 بعد مقتل اخيه، الملك بيرندرا في مجزرة حدثت في القصر.

بدأت التظاهرات الاخيرة في شهر نيسان (ابريل) بمشاركة المواطنين من كافة المشارب والاتجاهات السياسية، وكانت الاوسع منذ خمسة عشر عاما عندما اجبرت الجماهير ملكهم آنذاك، بيرندرا، على الموافقة على تخفيف قبضته والسماح بالممارسة الديمقراطية واجراء اول انتخابات ديمقراطية. وبعد تصاعد الاحتجاجات الأخيرة ظهر الملك جيانندرا على شاشات التلفزيون مرتين، اعلن في اولاهما عزمه على اعادة السلطة الى الجماهير، بينما أعلن في الثانية قراره بالسماح للبرلمان بالعودة للانعقاد وممارسة تلك السلطة. ولم يكن امام الملك خيار آخر سوى الاستسلام لارادة الجماهير الغاضبة التي قد لا تكتفي باعادة البرلمان، بل قد تصر على مطالبتها بالتحول الى نظام جمهوري والتخلص من الحكم الملكي نهائيا. وليس مستبعدا ان تتواصل الضغوط على الملك جيانندرا لمحاكمة العناصر التي أطلقت النار على المتظاهرين وقتلت اربعة عشر منهم. وكانت هذه الفكرة قد طرحت في الاتفاق الذي ابرم في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بين الملك جيانندرا و الثوار الماويين. وأشارت تلك الاتفاقية الى «الحاجة لانهاء الملكية المستبدة»، كما ان الاحزاب السياسية السبعة التي تصدرت الاحتجاجات الاخيرة توافق الثوار الماويين حول ضرورة اجراء انتخابات جديدة لمجلس تأسيسي لطرح شكل المستقبل السياسي في البلاد. وجاء هذا التصعيد في اثر حملات القمع ضد الناشطين السياسيين في الفترة الاخيرة، من قبل جهاز أمن الملك بتشكيله لمكافحة الفساد. وتصر المعارضة على ان ذلك الجهاز ليس سوى اداة سياسية ضد المعارضين، وان المحكمة العليا قد قضت اخيرا بعدم شرعيته، وكان ذلك فشلا كبيرا للملك.

وتجدر الاشارة الى انه منذ تحول البلاد الى «ملكية دستورية» في 1990 انتشرت ظاهرة الفساد والنزاعات السياسية الداخلية والحكومات غير الفاعلة، وبالتالي ففي ظل حكم الملك جيانندرا لا يبدو في الأفق ما يدفع للتفاؤل بحدوث تغير جوهري في الوضع السياسي. وزاد الوضع تعقيدا قوة الثوار الماويين الذين يسيطرون على اغلب الريف النيبالي. فهؤلاء يمارسون حرب العصابات بشكل فاعل، اذ يشنون عملياتهم العسكرية وما ان تصل القوات الحكومية حتى يختفوا في الجبال والغابات. وكثيرا ما فرضوا حصارا على المدن الاساسية بشكل شبه كامل، واثبتوا قدرتهم على شل الحركة الاقتصادية في البلاد. ويقدر عدد المسلحين الماويين ما بين 10 و15 الفا يمثلون عصب حركة التمرد، وبامكانهم تعبئة اكثر من 50 الفا عند الحاجة. ومع ان لدى الجيش اسلحة افضل فان الطبيعة الوعرة في النيبال والدعم الشعبي للتمرد في بعض المناطق يجعل مهمة الملك في القضاء على التمرد شاقة جدا. ويمكن اعتبار التوازن العسكري بين الطرفين حائلا دون حسم الموقف لأي منهما. وجاءت الاحتجاجات الاخيرة لتهز موقع النظام الملكي ولتضيف الى القوة المعنوية لدى المعارضين والمتمردين المسلحين. كما ان السجل الدموي المرعب أصبح يضغط على اصدقاء النيبال للبحث بشكل جاد عن بديل سياسي لوقف النزيف الدموي. ووفقا للاحصاءات المتوفرة فقد قتل اكثر من 13 الف شخص على ايدي الطرفين خلال السنوات العشر الاخيرة، بالاضافة الى الجرحى والمعتقلين. ويزعم الماويون انهم كانوا مصدر الهام للزعيم الصيني، ماو تسي تونغ، ويسعون لاقامة دولة شيوعية، وانهم أنشأوا حركتهم على غرار حركة «الطريق الساطع» الماوية في بيرو.

ماذا بعد؟ لا شك ان النيبال، ذلك البلد الرازح عند سفوح الهيمالايا، تطرق بوابة عهد جديد، بعد ان قررت القفز على ماضيها الملكي، والولوج الى عصر يمارس فيه شعبها السيادة والحكم. فهل العهد الجديد الذي بدأ بالجلسة الاولى للبرلمان يوم الاحد الماضي، نهاية المشاكل ام استمرار لها؟ انعقد البرلمان في اول جلسة له بعد انصياع الملك جيانندرا لمطالب المتظاهرين، بحضور رئيس الوزراء غيريجا براساد كويرالا، الذي قدم القسم امام الملك. تلك الجلسة اسفرت عن اجماع على اقتراح من رئيس الوزراء باجراء انتخابات لمجلس خاص يضع دستورا جديدا يقرر مستقبل الملكية في البلاد. اعضاء المجلس الـ205 وجدوا انفسهم في توافق لاول مرة حول مسألة جوهرية تتجاوز صلاحيات برلمانهم، وتفتح الباب امام مستقبل يختلف عن الحاضر الذي عاشوه بقضاياه واتعابه. ولكن الجدول الزمني للانتخابات المزمعة لمجلس صياغة الدستور لم يحدد، بل ترك أمره للحكومة التي ستجري اتصالات مع الثوار الماويين لتحقيق اجماع على انهاء الازمة التي ازدادت تعقيدا بعد قرار الحزب الشيوعي الماوي في 1996 بخوض كفاح مسلح ضد الملكية الدستورية التي تجاوزت حدود صلاحياتها وتحولت الى حكم مطلق. وخلال السنوات الثماني الماضية سقط آلاف القتلى واغلبهم من الثوار الماويين والشرطة والمخبرين والمدنيين. في الوقت نفسه كانت الاحزاب الاخرى تخوض الانتخابات البرلمانية وتسعى للمشاركة السياسية حتى قرار حل البرلمان قبل اربعة اعوام ايار (مايو) 2002. اتخذ قرار الحل رئيس الوزراء آنذاك شير باهادور ديوبا، بعد ان اتضح ان الاحزاب السياسية لن توافق على تجديد احكام الطوارئ التي فرضت قبل ذلك بستة شهور تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 في اثر هجوم من قبل الثوار الماويين على قاعدة عسكرية في غرب النيبال. كان ذلك القرار كارثيا، اذ كرس حالة الطوارئ وشجع الماويين على تصعيد هجماتهم بلا هوادة. وازداد الوضع توترا في مطلع العام الماضي عندما أقدم الملك على حل الحكومة واتهامها بالعجز عن حل المشكلات الامنية في البلاد، وقام بتشكيل مجلس اداري من عشرة اشخاص برئاسته لحكم البلاد. كان رد الفعل العالمي فوريا على هذا الاجراء الذي اعتبره الامين العام للامم المتحدة «خطوة الى الوراء» وطالب بالعودة الى الممارسة الديمقراطية في اقرب فرصة. وحتى حلفاء الملك في واشنطن ولندن لم يجدوا بديلا عن شجب خطوته التي اعتبرت غير ديمقراطية، وكرست الازمة بدلا من حلها. وجاء انعقاد البرلمان في الايام الاخيرة ليضع، اذا ما حظيت قراراته بموافقة الثوار الماويين، نهاية لحقبة سوداء من تاريخ النيبال.

النيبال اليوم تقدم درسا للشعوب الاخرى المتطلعة للحرية والديمقراطية وسيادة الشعب وحريته في تقرير مصيره. فالنظام الملكي الاستبدادي لم يعد خيارا مقبولا لدى شعوب العالم، خصوصا اذا كان حكما مطلقا كما هو الحال في اغلب الدول العربية. وتجربة شعب النيبال، والشعوب الآسيوية الاخرى التي تمت الاشارة اليها، تقدم نماذج لامكان احداث التغيير من الداخل بدون الحاجة للتدخلات الخارجية. كما تؤكد حقيقة مهمة وهي ان ممالك الاستبداد غير مؤهلة لمواجهة اصرار شعوبها اذا أرادت التغيير وأصرت عليه. العالم يتحرك من حول هذه الامة، وشعوبها تراقب التغييرات حولها متلهفة للاصلاح والتغيير في بلدانها، وراغبة في حياة أكثر أمنا وتقدما وانسانية، ولكنها غير قادرة على تحقيق ذلك. فلتأخذ شعوب المنطقة دروسا في الاصلاح والتغيير من تجارب الآخرين، وآخرها شعب النيبال. فقد تكون لتلك الدروس أصداء عملية، بعد ان بلغ السيل الزبى، والديكتاتورية كافة انحاء بلاد العرب، وأصبح التغيير أقرب الى الحلم منه الى الواقع.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

الكويت والقرار التاريخي

محمد كريشان

■ بصراحة ودون أدنى مجاملة يحق للكويتيين جميعا أن يحتفلوا ويفخروا بقرار المحكمة الدستورية أول أمس بإلغاء قانون التجمعات العامة الصادر قبل سبعة وعشرين عاما والذي يمنع التجمعات دون الحصول على إذن مسبق فقد اعتبرت المحكمة في حكمها الذي وصف بالتاريخي وبأنه «خطوة إصلاحية لم تكن في الحسبان»، على حد تعبير صحيفة «الرأي العام» الكويتية أن إلغاء عديد المواد من المرسوم الصادر عام 1979 «يعود لإخلالها بالحرية الشخصية التي كفلها الدستور» مؤكدة أن «ممارسة المواطن للحوارات العامة جزء من مقومات الديمقراطية في البلد الذي يقوم نظامه على الإرادة الشعبية».

عدد من النواب والسياسيين في الكويت لم يكتفوا بالإشادة بحكم المحكمة واعتبار تاريخ صدوره في الأول من ايار (مايو) هذا العام من الأيام المشهودة في تاريخ بلادهم الحديث بل طالبوا كل من تضرر من القانون الذي ساد لثلاثة عقود أن يرفعوا قضايا للمطالبة بتعويضات عن حرمانهم من التجمع في الشارع والإعراب عن آرائهم في شؤون بلدهم العامة، فيما صرح أحد النواب مختالا أن حكم المحكمة الدستورية بشرى طيبة للشعب مفادها أن «من يمنع وصول الرأي والرأي الآخر مصيره مزبلة التاريخ».

قرار المحكمة الكويتية تزداد قيمته تألقا حين نلقي نظرة سريعة على معظم الممارسات العربية الرسمية الحالية فهو يأتي في الوقت الذي تمدد فيه مصر قانون الطوارئ ويسحل في شوارعها القضاة المحتجون على إحالة زميلين لهما على التأديب تمهيدا لفصلهما لآرائهما الجريئة، وتمنع في تونس أية تجمعات شعبية مهما بدت محدودة أو نخبوية، وتفرق في سورية أية مظاهرة ليست من تلك التي تعدها وتشرف عليها الدوائر المختصة إياها، وتحظر في أغلب دولنا المهيبة كل أنواع التجمعات عدا تلك التي ينظمها أنصار فرق كرة القدم الهووسون بعد كل فوز أو خسارة، دون أن ننسى أن فكرة التظاهر في الشارع أصلا لا تدور في مخيلة الكثير من أبناء البلاد العربية لأنهم جلبوا على اعتبارها خروجا عن القانون وتعكيرا لصفو الأمن العام رغم أنهم يشاهدون على شاشاتهم ليلا نهارا عشرات المظاهرات في «بلاد متحضرة» كالولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما ضد قرارات حكومية مختلفة من الحرب في العراق إلى قانون الهجرة إلى قانون العمل ذلك أن الشارع، كما البرلمان المنتخب ديمقراطيا كما الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والصحافة كلها وسائل تقاس بها الأمزجة العامة حتى وإن كانت لفئة محدودة، بل وحتى وإن اعترتها بعض التصرفات العنيفة، فالأسلم دائما أن تطفو المشاعر والمواقف من أن تكبت وتغبن حتى تنفجر ذات يوم في وجه الجميع أو يتجه أصحابها إلى العمل تحت الأرض مع كل ما يلف ذلك من جنوح إلى الغلو والتطرف.

ما يضفي على الخطوة الكويتية روعة أكثر أنها جاءت مفاجئة فأنظار النخبة هناك كانت متجهة إلى إصلاح قانون الانتخاب وتعديل الدوائر الانتخابية ولم تكن تتوقع قرارا من هذا العيار الثقيل الذي يعني من الآن فصاعدا أن الراغبين في تنظيم أي مظاهرة أو تجمع احتجاجي، صاخبا كان أو صامتا، لم يعودوا مطالبين بالحصول على ترخيص مسبق بذلك بل كل ما عليهم هو الإعلام به لا غير مما يعيد الاعتبار في الحقيقة للدستور الكويتي في وقت نندهش فيه من حجم الحريات الواردة في معظم الدساتير العربية ولكن عبارة «وفق ما ينظمه القانون» المذيلة في نهاية كل منها كفيلة بإفراغها من كل مضمون بل بنسفها تماما بكل بساطة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5